صحيفة القدس

الجمعة

٢٠٢٦/٦/٢٦

ص ٤

مركز "شمس": التعذيب سياسة ممنهجة وإفلات الاحتلال من العقاب يهدد العدالة الدولية

رام الله- القدس- أكد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" أن التعذيب يمثل اعتداءً مباشراً على الكرامة الإنسانية وجريمة يحظرها القانون الدولي حظراً مطلقاً دون أي استثناء أو مبرر، مشدداً على أن استمرار ممارسته بحق الفلسطينيين في ظل غياب المساءلة الدولية يهدد منظومة العدالة وحقوق الإنسان على المستوى العالمي.

وقال المركز، في بيان بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة التعذيب الذي يصادف السادس والعشرين من حزيران من كل عام، إن هذه المناسبة تأتي في وقت تتواصل فيه الانتهاكات التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، حيث تحول التعذيب وسوء المعاملة والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة إلى سياسة ممنهجة تستهدف الأسرى والمعتقلين وتمتد آثارها إلى مختلف فئات المجتمع الفلسطيني.

وأوضح أن حظر التعذيب يعد من القواعد الآمرة في القانون الدولي التي لا يجوز الانتقاص منها أو تقييدها تحت أي ظرف، سواء في حالات الحرب أو الطوارئ أو مكافحة الإرهاب، مؤكداً أن هذا الحظر يرتب التزاماً قانونياً على الدول بملاحقة مرتكبي التعذيب ومحاسبتهم وعدم توفير أي ملاذ آمن لهم.

وأشار المركز إلى أن ما يتعرض له الأسرى والمعتقلون داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي ومراكز التوقيف لم يعد يقتصر على تجاوزات فردية، بل يعكس سياسة مؤسسية تستخدم التعذيب والإيذاء الجسدي والنفسي وسيلة للإخضاع وكسر الإرادة، من خلال الضرب المبرح، والشبح، والحرمان من النوم والعلاج، والعزل الانفرادي، والتجويع، والتقييد المؤلم، والإهانات والتهديدات، إلى جانب ظروف الاحتجاز القاسية.

وأضاف أن هذه الانتهاكات تطال مختلف فئات المجتمع الفلسطيني، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى وذوو الإعاقة، مشيرا إلى توثيق شهادات حول تعرض أطفال ونساء معتقلين لسوء المعاملة والإذلال والحرمان من الاحتياجات الأساسية، فضلاً عن حرمان المرضى وكبار السن من الرعاية الصحية المناسبة.

وأكد "شمس" أن ممارسات التعذيب لا تقتصر على السجون ومراكز التحقيق، بل تمتد إلى الحياة اليومية للفلسطينيين في المدن والقرى والمخيمات وعند الحواجز العسكرية وأثناء الاقتحامات، من خلال الاعتداءات الجسدية والإهانات والتنكيل والاحتجاز الميداني ومنع العلاج وترويع العائلات، بما يترك آثارا نفسية عميقة وطويلة الأمد.

كما أدان المركز ما وصفه باستخدام التعذيب النفسي بصورة واسعة عبر الاقتحامات الليلية المتكررة والاعتقالات التعسفية والتهديدات والعقوبات الجماعية، معتبراً أن هذه الممارسات تهدف إلى إنهاك المجتمع الفلسطيني وإخضاعه نفسياً.

ولفت إلى أن الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة تمثل أحد أكثر أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية خطورة، في ظل استهداف المدنيين وحرمانهم من الغذاء والمياه والدواء، وإجبارهم على النزوح المتكرر، وتدمير المرافق الصحية، وما يترتب على ذلك من معاناة جسدية ونفسية واسعة النطاق.

وأوضح المركز أن هذه الممارسات تتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية جنيف الرابعة، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تجرم التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية وتعتبرها، في ظروف معينة، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وشدد على أن استمرار هذه الانتهاكات يعود إلى حالة الإفلات من العقاب وغياب المساءلة الدولية الفاعلة، معتبراً أن الاكتفاء ببيانات الإدانة دون اتخاذ إجراءات قانونية وسياسية رادعة شجع على استمرار ارتكاب المزيد من الانتهاكات.

وأكد المركز أن تحقيق العدالة يتطلب محاسبة جميع المسؤولين عن جرائم التعذيب، سواء المنفذين المباشرين أو من أمروا أو خططوا أو سمحوا بارتكابها، وفقاً لمبدأ مسؤولية القادة والرؤساء المعترف به في القانون الجنائي الدولي.

ودعا "شمس" الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمقررين الخاصين والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف واتفاقية مناهضة التعذيب إلى التحرك العاجل لوقف هذه الانتهاكات، وفتح أماكن الاحتجاز أمام هيئات الرقابة الدولية المستقلة، وإجراء تحقيقات دولية شفافة، ومحاسبة المسؤولين عنها أمام القضاء الدولي.

كما طالب بمنح جرائم التعذيب المرتكبة بحق الفلسطينيين أولوية ضمن تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية، ومواصلة توثيق الانتهاكات وحفظ الأدلة وتوفير الدعم القانوني والنفسي والطبي للضحايا، وتعزيز آليات المساءلة وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب.